للأراضي الموجودة والتوسع في استصلاح واستزراع أراض جديدة يتوقف أساسا على ما يقدمه القطاع الصناعي من آلات ومعدات للاستصلاح، وعلى ما ينتجه من أدوات للميكنة الزراعية، وعلى ما يقدمه من أسمدة، ومواد بناء تتطلبها مشروعات الصرف والري.. يضاف كل ذلك لمجهز وسائل النقل والمواصلات والكهرباء.. وهذا ما يسمى بالتفكير الشامل في مواجهة المشاكل الرئيسية.

وإذا تأملنا بعد ذلك مشكلة أخرى مثل ارتفاع الأسعار.. فإن الإجراء الذي اتخذ في الشهر الماضي بمنع ذبح ربع اللحوم.. كان قرارا يرمز إلى أكثر من معنى.. لعل أبرز وأهم المعاني هو أسلوب الاقتحام لمواجهة المشاكل والوقوف في وجه التحدي بحسم وحزم للقضاء على الخنوع والاستغلال.

وكانت المعركة التي خاضتها على امتداد أيام شهر سبتمبر من أجل إعادة الانضباط بين الذين يعرقلون تحرك الحكومة على طريق الرخاء وإنهاء معاناة الجماهير.. ولاشك أن هذه المعركة لا يمكن أن تحقق نجاحا إلا بالمشاركة الإيجابية والفعالة للجماهير على اختلاف قطاعاتها مع القيادة السياسية من أجل تحقيق الهدف.

وقد تناول البيان الذي قدمه د. فؤاد محيي الدين الانجازات التي حققتها حكومة الحزب في المرحلة التي انقضت لعل أبرزها تحقيق الحماية التأمينية الفعلية لكافة أفراد الشعب فوافرت معاشات تكفل مواطن لم يكن لهم الحق في معاش من قبل.. وهذا الاهتمام الانساني يستحق منا كل التقدير.

كما استعرض البيان خطة الحكومة للمرحلة القادمة في مختلف القطاعات والأنشطة.

ولا يفوتني هنا أن أوقف أمام نقطة في البيان حول علاقة الحكومة بمجلس الشعب.. والتي يصفها بأنها صفحة مشرقة في تاريخ الديمقراطية المصرية فهي علاقة متبادلة ومتجاوبة من منطلق الشعور بالتكامل والإحساس بالعمل بروح الجماعة ومسئولية العائلة الواحدة.

ويدلل البيان على هذه الحقيقة بأنها كانت واضحة في سرعة إنجاز القوانين التي عرضته عليه الحكومة من مشروعات.

وأخيرا فلقد صفق الناس طويلا عندما أكد نائب رئيس الوزراء أن فكرة الاشتراكية الديمقراطية نابعة من تراب مصر وأن المصدر الرئيسي للتشريع هو مبادئ الشريعة الإسلامية.

□ □ □

إن جماهير شعبنا تتطلع إلى حكومة الحزب، وتضع عليها آمالا كبيرة في إنهاء معاناة الناس التي طال أمدها.. وفي حل مشاكل المواطن اليومية التي ضاق بها صبره.. إن الجماهير تتطلع إلى إتمام ذلك بمستوى رفيع من الأداء كذلك الذي حدث في العبور والاقتحام في حرب أكتوبر المجيدة التي لحل ذكراها السابعة غدا. □

موقع الخلاف

خريطة واضحة للمخططات المعادية!

محمد خلف الله

أكتوبر

قضية هامة.. لفتت نظري وأنا أتابع بيان نائب رئيس الوزراء للخدمات، ووزير الداخلية.. هذه القضية هي قضية الشباب والعمال المصريين في الخارج والمحاولات المستمرة لاستقطابهم، وتجنيدهم استغلالا لظروف البعض منهم.. في بعض هذه الدول.. وفشل الكثير من هذه المحاولات..

نبوي اسماعيل

ولقد لفت نظري أيضا أن الذي تحدث عن هذه القضية هو الرجل الذي يعرف الأبعاد الحقيقية لهذه القضية من خلال موقعه كمسئول عن الأمن وعن الخدمات.. وأعجبني أيضا.. أن الكثيرين من هؤلاء الشباب والعمال الشرفاء الذين يتعرضون للضغوط من أجل تجنيدهم يبادرون بالإبلاغ عن مثل هؤلاء العملاء.. لأجهزة الأمن.. ليفضحوا مخططاتهم.. وهذا يعني أن شبابنا وعمالنا بخير.. وأنه لا خوف عليهم.

هذه القضية هامة جدا ينبغي ألا نغفل عنها – ومعنى هذا في المقام الأول أن تكون على صلة بهؤلاء العمال.. وأن نرعاهم دائما.. وهذه وحدها مسئولية أجهزة كثيرة.. ومتعددة..

وهذه القضية الهامة لا تنفصل عن قضية الأمن السياسي في مصر والتي استعرضت معظم بيان نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية.. إلى جانب قضايا أخرى.

وهناك قضايا كثيرة.. تناولها بيان نائب رئيس الوزراء.. من منطلق مسئوليته في المحافظة على الأمن.. كوزير للداخلية، في عالم تتفاعل فيه عوامل الاضطراب والتوتر.. وتنتشر فيه مظاهر القلق والعنف والإرهاب وعدم الاستقرار، كما تنشر فيه الحروب الأهلية والحروب المحلية..

ولكن شعب مصر الأصيل بوعيه الفطري، وسماحته الأصيلة، استطاع أن يبتعد عن هذا العالم المتفجر.

وإذا كان شعب مصر قد اختار طريقه، وحدد أهدافه، فإن الخروج على هذا الطريق، ومحاولة النيل منها، تعتبر خروجا على القانون، وتبقى معالجتها في نطاق سيادة القانون، وهذا ما يحدث بالنسبة لما تكشف عنه الأحداث من خروج على الشرعية الدستورية، أو من محاولات لاستخدام العنف ضد السيرة التي وافق عليها الشعب في استفتاء عام، وتمضي في طريقها المرسوم، وأي خروج على هذا الطريق.. إن لم يكن خطأ.. فهو يصل إلى حد الجريمة.

ورغم أن القاعدة تسير.. فإن هناك محاولات متعددة لوقف هذه المسيرة ومن بين هذه المحاولات الأخيرة ما أعلنه نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية من اكتشاف بعضها.. ووضعها أمام المؤتمر من خلال خريطة تحددة المعالم للمخططات المعادية.. بعضها مخططات إرهابية، والأخرى شيوعية، والثالثة تتستر وراء الدين.. وهذه المحاولات، لأنها مرفوضة.. ولأنها لم تجد الاستجابة، فقد تم إجهاض حركتها، ومخططاتها.. التي لم تكتف بمحاولة التجنيد والاستقطاب.. ولكنها حاولت التوجه إلى الدعاية المعادية.. ضد مسيرتنا السياسية، والديمقراطية والاقتصادية، وكل مادتهم الدعائية مرفوضة.. ومردود عليها.. بدليل أننا لا نضع الحواجز أمام صحفهم أو إذاعاتهم.. ولا نضع العراقيل أمام سفرهم أو عودتهم بينما نحن نعرف لماذا يسافرون.. ومتى يعودون.. بل وماذا يحملون معهم عند عودتهم.. وهذه سيادة القانون.

ولكن سيادة القانون لا تعني التهاون.. ولكن تعني اليقظة.. دون اتخاذ أي إجراءات استثنائية.. فضعهم أجهزة الأمن تحت النظر.. وحينما تكتمل أركان الجريمة يتدخل القانون.. ثم يسلمهم للنيابة.. ليقول القضاء كلمته..

وقد لاحظت أن نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية محمد نبوي إسماعيل قد اهتم اهتماما كبيرا بشرح أبعاد الموقف بالنسبة للأمن النسبي.. لدرجة أنه كان مضطرا للإيجاز بالنسبة لما يتعلق بالأمن العام، ومعدلات الجريمة، وأيضا بالنسبة للخدمات..

وكنت أتمنى أن يلقى نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية في بيانه الضوء بشكل أكبر على الجانب الخاص بالأمن العام.. ومجال الخدمات، رغم ما كنت أعلمه أن بقية المتحدثين كانوا سيتناولون هذه الجوانب..

أيضا.. كنت أتمنى أن يوضح نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية موقف الحزب والحكومة من الجرائم التي تقع في مجال «الأمن» الخاص، وآخرها ما يتعلق بضرورة اعتبار الخروج على البيع بالتسعيرة الجبرية «جريمة».. وبالتالي اعتبار هذه الجريمة.. من الجرائم المخلة بالشرف.. فهي بكل المقاييس جريمة «مخلة بالشرف».. لأن من يرتكب هذه الجريمة.. لا يسرق قوت الشعب فقط ولكنه يتربح على حساب الكادحين..

أعجبني كثيرا.. أن نائب رئيس الوزراء.. قد أشاد بالصحف القومية التي تتبنى الحملات والقضايا وتناقش العيوب وتمارس النقد.. وتعرض القراءات والاقتراحات، كما أعجبني أنه ذكر دور الصحف المعارضة.. وكيف أنها لم تترك قضية أو مشكلة أو قرارا يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية إلا وقالت فيه رأيها..

وهذه النظرة الموضوعية لتكامل دور الصحافة القومية مع الصحافة المعارضة.. شيء يثير الإعجاب.. مهما اختلفت حدة النبرة.. أو مهما اختلف المدى في الالتزام.. إلى جانب هذه الحوارات السياسية والقانونية والفنية والمهنية.. التي تطرح كافة التساؤلات مع الاختلاف في حدة النبرة أيضا.. وهذه وحدها جديرة بالإعجاب..